محاضرة1: الحكامة والمواطنة المفهوم والمصطلح

تمهيد:

في ظل التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، برزت مفاهيمُ الحكامة (الحوكمة) والمواطنة كركيزتين أساسيتين لبناء دولة عادلة ومستقرة، وقادرة على مواكبة التحديات المحلية والعالمية.

وتُعد الحكامة والمواطنة وجهين لعملة واحدة؛ فالأولى تُعنى بفعالية الأداء المؤسسي وشفافية إدارة الموارد، بينما الثانية تُركّز على تعزيز الانتماء والمشاركة الفاعلة للأفراد في المجتمع.

أولا-الحكامة(الحوكمةGovernance):

تشير الحكامة إلى النظام الذي تُدار به الشؤون العامة والخاصة عبر آليات تضمن الشفافيةَ والمساءلةَ والمشاركةَ والعدالةَ، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ الثقة بين الحاكمين والمحكومين. لا تقتصر الحكامة على الجانب الحكومي فحسب، بل تشمل أيضًا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث تُبنى على مبادئ مثل الكفاءة، واحترام القانون، ومكافحة الفساد، وضمان حقوق الأفراد. تُعرفها الأمم المتحدة بأنها "عملية صنع القرار وتنفيذه، والتي تشمل الهياكل الرسمية وغير الرسمية، والمؤسسات، والعلاقات التي تهدف إلى تعزيز الصالح العام".

1-المفاهيم الأساسية للحكامة:

الشفافية:**(Transparency)**

إتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات والسياسات للجميع، وضمان وضوح آليات العمل المؤسسي.

المساءلة:**(Accountability)**

تحميل المسؤولين (حكوميين أو غيرهم) مسؤولية أفعالهم، ومحاسبتهم عن الأخطاء أو الإهمال.

المشاركة:**(Participation)**

إشراك المواطنين والجهات غير الحكومية في صنع القرار، عبر آليات مثل الحوار المجتمعي أو الانتخابات.

سيادة القانون:**(Rule of Law)**

خضوع الجميع (أفراد ومؤسسات) للقانون دون تمييز، وضمان العدالة في التطبيق.

الكفاءة:**(Efficiency)**

الاستخدام الأمثل للموارد (البشرية، المالية، الطبيعية) لتحقيق أقصى فائدة بأقل تكلفة.

الإنصاف:**(Equity)**

توزيع الفرص والموارد بشكل عادل، مع مراعاة الفئات المهمشة.

2-أنواع الحكامة:

*الحكامة الحكومية:**(Public Governance)**

إدارة الدولة عبر مؤسساتها (البرلمان، الوزارات، المحاكم) وفق مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

*حكامة الشركات:**(Corporate Governance)**

ضبط إدارة الشركات عبر قواعد تضمن حقوق المساهمين والعمال، وتراعي البيئة والمجتمع.

*الحكامة المحلية:**(Local Governance)**

إدارة الشؤون على المستوى المحلي (البلديات)، مع تعزيز دور المجتمعات في صنع القرار.

*الحكامة الرقمية:**(Digital Governance)**

استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات العامة وزيادة الشفافية (مثل الحكومة الإلكترونية).

ثانيا–المواطنة(Citizenship):

أما المواطنة، فهي علاقة قانونية واجتماعية تفاعلية بين الفرد والدولة، تقوم على التوازن بين الحقوق والواجبات. لا تقتصر المواطنة على الحصول على الجنسية، بل هي انتماءٌ وطنيٌ يدفع الفرد إلى المشاركة الإيجابية في بناء المجتمع، والدفاع عن قيمه، واحترام التنوّع فيه. والمواطن الفاعل هو من يمتلك الوعي بحقوقه ومسؤولياته، ويساهم في صنع القرار عبر آليات ديمقراطية، ويعمل على تعزيز الصالح العام.

1–المفاهيم الأساسية للمواطنة:

الحقوق:**(Rights)**

*الحقوق المدنية: مثل حرية التعبير، الحق في المحاكمة العادلة.

*الحقوق السياسية: مثل حق التصويت، الترشح للانتخابات.

*الحقوق الاجتماعية والاقتصادية: مثل الحق في التعليم، الصحة، العمل.

*الواجبات:**(Duties)**

احترام القانون، دفع الضرائب، المشاركة في الدفاع عن الوطن، والمحافظة على الممتلكات العامة.

*الهوية والانتماء:**(Identity & Belonging)**

الشعور بالارتباط بالوطن وقيمه، واحترام التنوع الثقافي ضمن الإطار الوطني.

*المشاركة الفاعلة:**(Active Participation)**

التفاعل الإيجابي مع قضايا المجتمع عبر التطوع، الانخراط في الأحزاب، أو الدفاع عن حقوق الآخرين.

2-أنواع المواطنة:

*المواطنة القانونية:**(Legal Citizenship)**

الحصول على الجنسية عبر ولادة أو تجنيس، مع التمتع بالحقوق الأساسية.

*المواطنة الفاعلة:**(Active Citizenship)**

تجاوز الحقوق الفردية إلى المشاركة في صنع القرار وتحمل المسؤولية المجتمعية.

*المواطنة العالمية:**(Global Citizenship)**

الوعي بانتماء الفرد للإنسانية جمعاء، وتبنّي قضايا عالمية مثل البيئة وحقوق الإنسان.

*المواطنة الرقمية:**(Digital Citizenship)**

الالتزام بأخلاقيات استخدام التكنولوجيا، واحترام الخصوصية ومكافحة التضليل الإلكتروني.

3-العلاقة التكاملية بين الحكامة والمواطنة

لا يمكن فصل الحكامة عن المواطنة؛ فالحوكمة الرشيدة تحتاج إلى مواطنين واعين يُشاركون في الرقابة على أداء المؤسسات، ويطالبون بالشفافية، بينما تُوفّر الحكامة البيئةَ اللازمة لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم. هذا التكامل يُسهم في بناء مجتمعات قوية، قادرة على مواجهة التحديات كالفساد والاستبداد وعدم المساواة، ويعزز ثقافةَ الحوار والتعاون لتحقيق التنمية الشاملة.

كما أن الحكامة الرشيدة تُسهّل ممارسة المواطنة عبر توفير بيئة شفافة وعادلة، بينما المواطنة الفاعلة تُعزز الحكامة عبر الرقابة المجتمعية والمطالبة بالإصلاح.

فغياب الحكامة الجيدة يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطن والدولة، بينما غياب الوعي المواطني يُضعف قدرة المؤسسات على تحقيق التنمية.

في الختام، يُشكّل تعزيز الحكامة والمواطنة طريقًا استراتيجيًا لتحقيق الاستقرار المجتمعي والنهوض بالأوطان، إذ تُعدان أساسًا لتعزيز الديمقراطية، وإرساء دولة القانون، وبناء مستقبلٍ يُحافظ على كرامة الإنسان وحريته.

كل هذه المفاهيم تُشكّل إطاراً لفهم دور الحكامة والمواطنة في بناء المجتمعات الديمقراطية، حيث تُعدّان ركيزتين لتحقيق التوازن بين سلطة الدولة وحريات الأفراد.